كلمة ونص

ميشيل خياط

كيف نستمر أقوياء؟

وفر المرسومان التشريعيان ١١ و١٢ مؤخراً زيادة غير مسبوقة وصلت إلى ١٠٠ بالمئة من رواتب العاملين والمتقاعدين، قدرت بـ٣٣٣ مليار ليرة سورية شهرياً و٤٠٠٠ مليار ليرة سنوياً.

ولئن اعتدنا أن ترفق زيادات الرواتب بعبارات مثل، ضبط الأسواق ومنع رفع أثمان السلع الأساسية على الأقل، فإن السيف سبق العذل هذه المرة، وقبل أن يقبض العاملون الزيادة بأسبوعين، وقبل أن يحصل عليها المتقاعدون بعد شهر تقريباً، لأن رواتبهم تسدد لهم بين ١٥ و٢٠ من كل شهر، عصفت بالأسواق رياح رفع الأسعار، بقرارات حكومية لتأمين الاحتياجات المالية للزيادة، وبردود فعل سريعة ومبالغ بها كالعادة، للباعة ومقدمي الخدمات المتنوعة.

وبهذا المعنى فإن الطرفين المشار إليهما، أفقدا الخطوة المشتهاة جماهيرياً من جدواها المعيشي والاجتماعي، ما فاقم المعاناة المعيشية الصعبة والمرئية لشريحة من يعيشون على الراتب ومن ليس لهم معيل في بلاد الاغتراب.

قدم ثلاثة وزراء مسوغات (حسابية)، لعل جوهرها أن الحكومة وعلى الرغم من الزيادة- الكبرى في أسعار المشتقات النفطية- لا تزال تدعم المشتقات بـ١٧ ألف مليار ليرة سورية، والخبز بـ٦٠٠مليار ل. س، أي بـ٢٣٠٠٠ مليار ليرة من آخر رقم عن الدعم، أشار إليه رئيس الوزراء حسين عرنوس، وهو ٢٧٥٠٠ مليار ليرة سورية.

منذ ١٥ أيار الماضي -تاريخ اللقاء الحكومي المهم مع مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال، مروراً بالجلسة الاستثنائية لمجلس الشعب، وتشكيل لجنة مشتركة انبثقت عنه، جرى بحث موضوع رفع المعاناة المعيشية الحادة عن شريحة كبيرة من الشعب السوري، على أعلى المستويات وبدقة متناهية وبمشاركة خبراء كثر.

ولئن كانت النتيجة للأسف الشديد، تفاقم المعاناة عبر موجة جديدة من الغلاء الفاحش، فما ذلك إلا لأن الأجهزة التنفيذية تدير ما هو متوافر، ولا تسهم في خلق موارد تخفف من المعاناة، كتأمين زيادة الرواتب والأجور من دون رفع أسعار المشتقات النفطية، التي ترفع بدورها أسعار مئات السلع في الأسواق.

يدرك الجميع هذه الحقيقة، وهي ناجمة عن حالة سبات وعجز، بتأثير قوي من: ١- الوضع المعيشي الصعب والأجور التي فقدت معناها ولم تعد تلبي إمكانية الوصول إلى مكان العمل ٢- ترك العبء في إدارة الأزمة المعيشية بالكامل على الدولة ممثلة بقطاعها العام، من دون أن يحرك القطاع الخاص ساكناً على هذا الصعيد على الرغم من أنه يستحوذ حالياً على ٩٠ بالمئة من الناتج المحلي السوري..!!

وإذ نكرر أننا مصممون على الاستمرار في نهجنا السياسي الصائب، فإن الحل لم يعد يكمن في تشخيص الأزمة المعيشية بل في الإجابة عن أسئلة تبدأ بأداة الاستفهام: كيف..؟

أجاب أحد المحترمين أنه علينا الآن أن ننتج بقوة إلى التعاضد الاجتماعي والتعاون والعمل الأهلي الخيري. إن أزمتنا الاقتصادية تشبه أي كارثة يتداعى أهل الخير لاحتواء سلبياتها. ثمة أهل خير يقدمون وجبة غداء للمحتاجين كل أسبوع، أرى أن يتدارسوا كيف يمكن أن تصبح يومية وألا تقتصر على منطقة واحدة بات الوصول إليها مكلفاً جداً.

ثانياً: كافحوا التهرب الضريبي بجدية، إن اقتصاد الظل يشكل حالياً ٦٠ بالمئة من الناتج المحلي السوري، وأربابه هم أثرياء سورية اليوم، يعمل معظمهم على الأرصفة ويحصلون على أسعار وأجور ابتزازية، ويجنون أرباحاً خيالية.

ثالثاً: كفى مناشدة للناس أن يشتكوا، الكل يخاف من تبعات الشكوى على (أفظاظ مدعومين مستهترين). يجب أن تمتلك الدولة جهازها القادر على ضبط الأسعار بحزم في الأسواق. هذا أهم استثمار للدولة، سدوا العجز في أجهزة الرقابة، ولتعمل كأداء الجندي على خط النار.

رابعاً: وسط تأثر الزراعة بغلاء المستلزمات، بات إجرائياً تحديد حد أدنى لأسعار الخضر والفواكه واللحوم والبيض والألبان والأجبان لحماية المنتجين، وهم يحققون الربح من سعر المنتج النهائي بنسب منطقية مراقبة بدقة.

رابعاً- فعلوا بالسرعة القصوى قانون الحوافز، طبقوه على كل العاملين. فهو كفيل بحل جزء كبير من الأزمة. لا مبرر لتأخير تنفيذه كل هذا الوقت الطويل.

يجب أن نخوض الحرب الاقتصادية ببسالة وحزم وانضباط. اليأس مرفوض.

نعم هناك حلول كثيرة كي نستمر أقوياء وسنستمر.

جمول لـ«الوطن»: تخص النقابة وليس للوزارة رقابة عليها ورفع رسومها لارتفاع أسعار الورق عالمياً

وزير العدل يطعن بقرار نقابة المحامين حول رفع رسوم الوكالات

مصدر في الوزارة: من حقنا أن نطعن بقرارات مؤتمر النقابة

محمد منار حميجو

في وقت كشف عضو المجلس المركزي لنقابة المحامين فيصل جمول أن وزير العدل طعن أمام محكمة النقض بقرار مؤتمر نقابة المحامين الخاص برفع أسعار سندات التوكيل وهي السندات التي بموجبها يوكل المواطن المحامي ليقوم بعمل معين أمام القضاء والمراجعات الإدارية.

أكد مصدر في وزارة العدل أنه تم الطعن وفق القانون، موضحاً أنه من حق الوزارة أن تطعن بقرارات مؤتمر نقابة المحامين مشيراً إلى أن اعتراض الوزارة على رفع سعر سند التوكيل جاء من باب عدم تحميل المواطن أعباء إضافية.

وأشار جمول إلى أن المؤتمر رفع سعر هذا النوع من الوكالات التي تصدر عن النقابة حصراً بسبب ارتفاع أسعار الورق عالمياً من دون أن يذكر تفاصيل أخرى عن قيمة الرسم الذي حدده المؤتمر.

> لم تعد هناك إمكانية لتزوير هذا النوع من الوكالات

وفي تصريح لـ«الوطن» بين جمول أن سندات التوكيل هي أمر خاص بالنقابة ولذلك ليس من القرارات التي عليها رقابة من وزارة العدل، أي إنها قرارات ولائية تصدر عن النقابة، مشيراً إلى أن النقابة مقيدة بأسعار الورق عالمياً ولذلك فإنه ليس من المعقول أن تتحمل النقابة كامل التكاليف في هذا الموضوع، لافتاً إلى أن الوزير لم يطعن بسندات التوكيل وحدها بل طعن ببعض القضايا الصادرة بقرار المؤتمر ومنها سندات التوكيل.

ولفت إلى أنه يوجد مندوبون لتنظيم هذه الوكالات وهي تخضع لرقابة النقابة وخزانة التقاعد، مشيراً إلى أن أسعارها تختلف وفقاً لنوعها.

جمول أشار إلى أن النقابة كانت دقيقة جداً في تنظيم هذه الوكالات، موضحاً أنه تم طبعها بطريقة غير قابلة للتزوير وتوجد فيها إشارات سرية حتى تكون هناك صعوبة في تزويرها ومرتبة بترتيب محدد، وبالتالي أينما تم تنظيمها فإنه تتم معرفة مكان تنظيمها واكتشاف المزور منها وذلك للقضاء على حالات التزوير التي تم لحظها سابقاً أثناء العمل بالوكالات القديمة ومن هذا المنطلق عملت النقابة على القضاء على هذا الخلل لحفظ حقوق الموكلين.

وبين أنه بعد تطبيق العمل بسندات التوكيل الحالية فإنه لم تعد هناك إمكانية للتزوير وأن الخلل في تنظيمها لم يعد موجوداً حالياً إلا ما ندر، مشيراً إلى أهمية سندات التوكيل التي تصدر عن النقابة ودورها في الحفاظ على حقوق الناس، لذلك كانت النقابة حريصة كل الحرص على عدم تزويرها.

وأكد أن النقابة ترسل قرارات مؤتمرها إلى وزارة العدل وفي حال كانت لها رؤية معينة فإنها تطعن في القرارات أمام محكمة النقض والمحكمة هي التي تقرر إذا كان القرار قانونياً أم غير ذلك، وبالتالي فإن هذه الإجراءات تدخل ضمن القانون الذي يحكم العمل بين الوزارة والنقابة.

وأوضح جمول أنه في حال صدور قرار من القضاء فإن النقابة سوف تنفذ القرار لأن النقابة ملزمة بالقرارات القضائية وتحترمها، مضيفاً: القضاء هو الذي يصوب العمل وقراراته تنفذ وتحترم سواء كان لمصلحتنا أم ضدنا.

فلاحو سهل عكار يعترضون على إغلاق المحافظة لـ١٠٠ مركز شحن قريبة من حقولهم

المحافظة: ملزمون بالانتقال لسوق الهال

طرطوس- هيثم يحيى محمد

تلقت «الوطن» شكوى بداية الشهر الجاري من الفلاحين المنتجين في سهل عكار تحدثوا فيها عن معلومات وصلتهم وتفيد بأن المحافظة ستلغي مراكز الخضر والفواكه المنتشرة في أرياف المحافظة وتعيدها إلى بلدة الصفصافة ومدينة طرطوس.

وأكدوا في شكواهم أنه في حال تم تطبيق هذا القرار فسوف يكون كارثياً على الفلاحين بشكل خاص والناس بشكل عام لعدة أسباب منها أنه من الناحية الاقتصادية ستزيد التكلفة أضعافاً على المزارعين في ظل عدم توفر المحروقات للآليات الزراعية علماً أنه الآن يمكن للمزارع نقل إنتاجه إلى المركز بالجرار وفي حال نقل المركز إلى المدينة ستتم النقل بالسيارة حصراً وكثير من الناس لا يملكون سيارات وستزيد التكلفة عليهم، عدا أن نقل المراكز سيهدر وقت المزارعين حيث إن سوق طرطوس يبدأ بالعمل في الساعة الثانية صباحاً ويتسبب بزحمة خانقة حيث يمكن أن تبقى السيارة ٣ ساعات حتى تصل إلى السمسار المقصود داخل السوق.

«الوطن» وضعت الشكوى أمام محافظ طرطوس بداية الشهر عبر المكتب الإعلامي للمحافظة ليأتي الرد بكتاب خطي جاء فيه: بعد العودة إلى قرار مجلس الوزراء رقم ٢٣م تاريخ ٢٠٢١/٣/٢٣ المتضمن نظام إحداث وتنفيذ وتشغيل أسواق الهال في المحافظات والذي تضمن في المادة ١٢ منه المستفيدون من سوق الهال (أصحاب محال بيع الجملة ونصف الجملة القائمة) وبالتالي فإن المراكز المشار إليها لبيع الخضر والفواكه خاضعة لأحكام القرار المذكور وملزمة بالعمل في سوق الهال.

ونشير أنه تم إحداث سوق هال في بلدة الصفصافة وبالتالي فإن المراكز المنتشرة في الوحدات الإدارية ضمن المنطقة وسهل عكار ملزمة بالانتقال للعمل في هذا السوق، ولم يتم اتخاذ أي قرار لنقلها إلى سوق الهال في مدينة طرطوس، ولا يوجد قرار يخص نقل المراكز المنتشرة في أرياف المحافظة إلى المدينة عدا الوحدات الإدارية المذكورة فقط، وذلك لاستثمار سوق الهال المحدث في الصفصافة وتمكين الجهات الرقابية من ضبط الأسعار.

رئيس اتحاد فلاحي طرطوس فؤاد علوش أكد لـ«الوطن» أن إغلاق مراكز شحن إنتاج الفلاحين المنتشرة في سهل عكار وحصرها بمحلات ضمن بلدة الصفصافة أو في سوق الهال بطرطوس لا يخدم الفلاح ولا الإنتاج وسوف يزيد من التكاليف كثيراً مضيفاً انه كرئيس اتحاد فلاحي طرطوس يرى أن هذا القرار ضد مصلحة الفلاح لأنه يزيد عليه أعباء إضافية خاصة أجور النقل مشيراً إلى وجود تجارب سابقة بأسواق الهال تؤكد تحكم تجار الشحن بالأسعار.

وقال علوش: في السابق كان الإنتاج في المحافظة يسوق إلى المحافظات الأخرى وبشكل مباشر من الفلاح حيث كانت الأمور تسير بشكل جيد وكانت أجور النقل مقبولة والمشتقات النفطية متوافرة وبسعر مقبول والآن بسبب الظروف السائدة فان معظم التسويق يتم من الفلاح إلى مراكز قريبة موزعة في كل المناطق القريبة من أرضه والتي يقارب عددها أكثر من ١٠٠ مركز وهنا نسأل هل محال بلدة الصفصافة التي يبلغ عددها ٢٨ محلاً ستستطيع استيعاب آلاف الأطنان من الخضر والفواكه كل يوم؟ وتابع قائلاً: نحن مع فكرة إيجاد سوق هال في منطقة الصفصافة ولكن ليس على حساب إغلاق المراكز الأخرى وبالتالي نتمنى عدم التضييق على الفلاح وترك حرية الاختيار له ليسوق محصوله لأنه هو الأدرى ويعرف مصلحته جيداً واختتم رده بالقول: نطالب الجهات المعنية في المحافظة بالعدول عن هذا القرار حرصاً على مصلحة الفلاح في ظل هذه الظروف الصعبة من غلاء أجور النقل وعدم توافر المشتقات النفطية وغير ذلك.

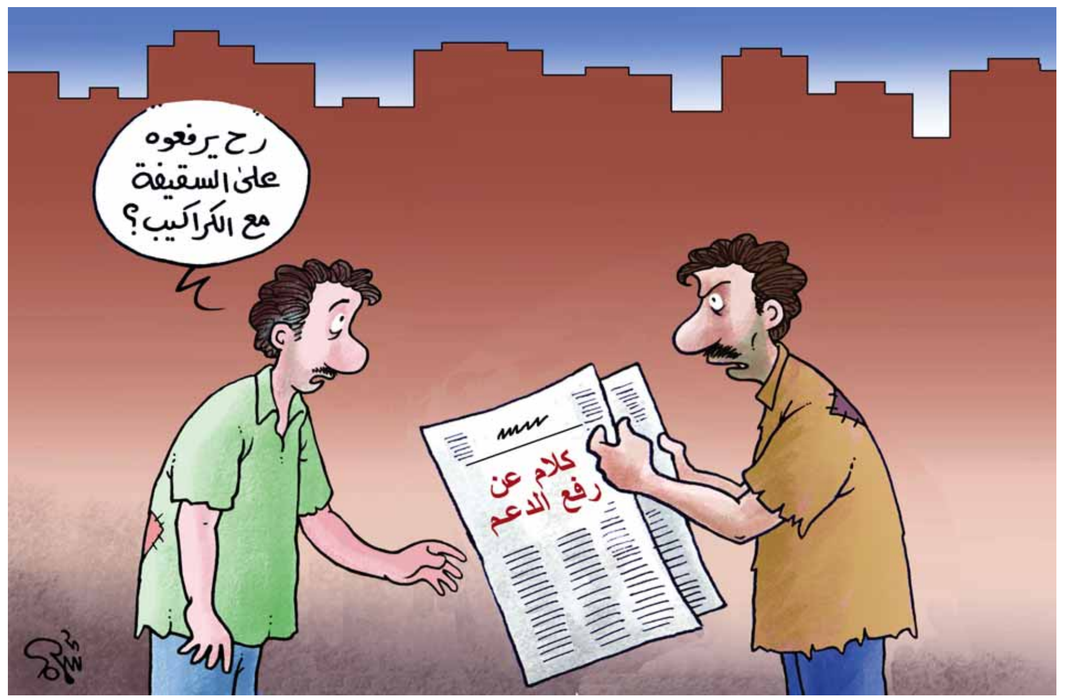

تأهيل مبنى التنمية الريفية بكلفة ٣٨١ مليوناً و١٢٢ مليوناً لطريق السيال

«المكتب التنفيذي» لدير الزور يقترح تحويل بلدتي الشميطية والزباري إلى مدن

محمود الصالح

عقد المكتب التنفيذي لمجلس محافظة دير الزور اجتماعه برئاسة محافظ دير الزور فاضل نجار ودرس عدداً من القضايا المدرجة على جدول أعماله والتي تتعلق بقضايا المحافظة الخدمية والاقتصادية والتنموية وقرر رفع مقترح إلى المجلس الأعلى للإدارة المحلية عن طريق وزارة الإدارة المحلية والبيئة لتحويل كل من مجلس بلدة الشميطية ومجلس بلدة الزباري إلى مجلس مدينة وذلك استناداً إلى قانون الإدارة المحلية.

كما تم التصديق على عقد تنفيذ مشروع ترميم وتأهيل مبنى التنمية الريفية «مرحلة ثانية» بقيمة عقدية تبلغ أكثر من ٣٨١ مليون ليرة، والموافقة على تأسيس جمعية أهلية بدير الزور باسم (آفاق للتنمية).

وبحث المكتب التنفيذي واقع الوحدات الإدارية ومكاتبها التنفيذي ومجالسها المنتخبة على صعيد عقد الجلسات ومتابعة المشاريع والتشاركية في العمل وفق قانون الإدارة المحلية، وتم التأكيد على ضرورة متابعة عمل جميع الوحدات الإدارية وحضور جانب من اجتماعات مكاتبها التنفيذية وجلسات مجالسها الدورية.

كما استعرض الاجتماع سير العملية الامتحانية لامتحانات الدورة الثانية لشهادة التعليم الثانوي، وخطة تتبع المشاريع المنفذة في مدينة دير الزور والممولة من الموازنة المستقلة للأمانة العامة للمحافظة، والتأكيد على ضرورة قيام مجلس مدينة دير الزور بتنفيذ مشاريع يتم تمويلها من الإيرادات الذاتية للمجلس، وتوجيه مؤسسة المياه وفرع شركة الاتصالات إلى ضرورة استكمال كل الأعمال بعد انتهاء المشاريع وإعادة الحال إلى ما كان عليه وردم وتزفيت مواقع الحفر في الشوارع التي يجري العمل على تنفيذ أعمال الصيانة أو الإصلاح فيها.

كما صدق المكتب التنفيذي وبناء على البلاغات الوزارية على عقد توريد بين مديرية التربية وشركة الشرق العامة للأليسة لتقديم اللباس العمالي المجاني للمستخدمين (بدلة صيفية) بقيمة عقدية حوالي ٣٥ مليون ليرة، وتقديم (بدلة صيفية) بقيمة عقدية حوالي ٤٠ مليون ليرة، وتقديم اللباس المجاني لمعلمي الحرف (صدرية + بنطال) بقيمة عقدية أكثر من ٥٣ مليون ليرة، وعلى عقد توريد بين مديرية التربية ومعمل أحذية السويداء لتقديم اللباس المجاني لمعلمي الحرف (حذاء عازل) بقيمة عقدية نحو ٢٧ مليون ليرة.

والتصديق على عقد إشغال بالتراضي (بعد فشل الإعلان لمرتين) بين مجلس مدينة السيال الشرقي والمتعهد رامي شقير لمد مجبول إسفلتي للطريق الرئيس لمجلس مدينة السيال الشرقي بقيمة عقدية مقدارها أكثر من ١٢٢ مليون ليرة.

كما تم التصدق على عدد من عقود المشاريع لتأهيل الطريق الرابط بين المعلب البلدي وباقي الأحياء تضمن عقداً لتأهيل الشارع الواصل بين مفرق شارع الانطلاق ومفرق شارع المعلب (مد مجبول إسفلتي + جزر وسطية + تزفيت ساحة دوار الملعب) بقيمة عقدية ٤٥٨ مليون ليرة، وتأهيل الأرصفة في شارع الأشعري من دوار الانطلاق ولغاية دوار الملعب بقيمة عقدية ٣٨٧ مليون ليرة.

والتصديق على مشروع تأهيل الجزيرة الوسطية من دوار غسان عبود وحتى دوار الصناعة بقيمة عقدية أكثر من ١٢٧ مليون ليرة، ومشروع تأهيل الأجزاء المتضررة من محال سوق القصابين في شارع الانطلاق القديم بقيمة عقدية ١٠٠ مليون ليرة.